

ملف المناصرة

محمد الركن

Mohamed Al-Roken

في السجن تنفيذًا لحكم الإمارات

محمد الركن محامٍ في مجال حقوق الإنسان دافع عن ناشطين ومنتقدين للحكومة الإماراتية. اعتُقل عام 2012، وأنهى حكمًا بالسجن 10 سنوات عام 2022 لكنه لم يُفرج عنه قط. وفي يوليو/تموز 2024 حكمت عليه محاكمة جماعية ثانية بالسجن المؤبد، وأصبح الحكم باتًا في مارس/آذار 2025.

01
القضية في دقيقة

محمد الركن محامٍ في مجال حقوق الإنسان دافع عن ناشطين ومنتقدين للحكومة الإماراتية. اعتُقل عام 2012، وأنهى حكمًا بالسجن 10 سنوات عام 2022 لكنه لم يُفرج عنه قط. وفي يوليو/تموز 2024 حكمت عليه محاكمة جماعية ثانية بالسجن المؤبد، وأصبح الحكم باتًّا في مارس/آذار 2025.

الحالة**في السجن تنفيذًا لحكم**	تاريخ القبض**12 يونيو/حزيران 2023**	الدولة**الإمارات**
الحكم	السجن المؤبد في قضية الإمارات 84 (10 يوليو/تموز 2024)، وأصبح الحكم باتًّا في 4 مارس/آذار 2025. ويأتي ذلك بعد الحكم عليه بالسجن عشر سنوات والمراقبة ثلاث سنوات في قضية الإمارات 94 (2013)، وانتهت مدة السجن في يوليو/تموز 2022.	
التهم	إنشاء تنظيم يهدف إلى قلب نظام الحكم، المادة 180 من قانون العقوبات (قضية الإمارات 94) تهم متعلقة بالإرهاب (قضية الإمارات 84 / قضية العدالة والكرامة)	

مطالبنا

نطالب السلطات بما يلي:

01 الإفراج عن محمد الركن فورًا ودون شروط.

02 إسقاط كل التهم المتعلقة بالممارسة السلمية للحقوق الأساسية.

03 ضمان الوصول دون قيود إلى المحامين والأسرة والرعاية الطبية الملائمة طوال فترة الاحتجاز.

04 الوقف الفوري لكل أشكال المضايقة والاستدعاء والمراقبة والتهديد ضد أسرة محمد الركن.

05 الكف عن استخدام أفراد الأسرة وسيلة ضغط لإسكات محمد الركن.

06 إسقاط أي تهم ملفقة ضد أفراد الأسرة ورفع القيود عن سفرهم وأموالهم وعملهم.

07 الالتزام بإعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، الذي يحظر الانتقام من أسر المدافعين.

02
الانتهاكات الموثقة

كل انتهاك والمعيار الدولي الذي يخالفه.

الاحتجاز التعسفيالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9

تجريم التضامنالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان 21 و22
إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 5

الحرمان من الدفاع القانونيالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14(3)

الإخفاء القسريالاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 2
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان 9 و16

المضايقة القضائيةإعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان 9 و12

الحبس الاحتياطي المطوّلالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9(3)

الانتقام من ذوي الشخصإعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 12

التعذيباتفاقية مناهضة التعذيب، المادتان 1 و2
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 7

المحاكمة غير العادلةالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14

03
مسار القضية

2003

نشاط المدافع أو المدافعة
المشاركة في منتدى دبلن لمنظمة فرونت لاين ديفندرز
شارك محمد الركن في منتدى دبلن لمنظمة فرونت لاين ديفندرز، وانضم إلى شبكة إقليمية من المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

نوفمبر/تشرين الثاني 2011

نشاط المدافع أو المدافعة
الدفاع عن مدافعي «الإمارات 5»
تولّى محمد الركن الدفاع عن «الإمارات 5»، وهم مدافعون عن حقوق الإنسان أُدينوا وحُكم عليهم بالسجن بسبب عملهم، ثم أُفرج عنهم لاحقًا بعفو رئاسي.

16 يوليو/تموز 2012

سياق
اعتقال نجله وصهره
اعتُقل نجله راشد وصهره في التوقيت نفسه تقريبًا لاعتقاله. وبُرّئ راشد في حكم «الإمارات 94» في 2 يوليو/تموز 2013.

17 يوليو/تموز 2012

اعتقال

اعتقاله في قضية «الإمارات 94»

اعتُقل محمد الركن وأصبح واحدًا من 94 متهمًا في محاكمة جماعية استهدفت منتقدي الحكومة وناشطين إصلاحيين.

17 يوليو/تموز 2012

منع التواصل مع المحامي

حرمانه من الاتصال بمحاميه

خلال احتجازه، حُرم محمد الركن من الاتصال بمحاميه وتعرّض للترهيب النفسي.

27 يناير/كانون الثاني 2013

توجيه اتهام

توجيه تهمة بموجب المادة 180 من قانون العقوبات

وُجّهت إلى المتهمين الـ94، ومنهم الركن، تهمة إنشاء تنظيم يهدف إلى قلب نظام الحكم.

4 مارس/آذار 2013

جلسة محاكمة

بدء محاكمة «الإمارات 94»

بدأت أمام المحكمة الاتحادية العليا المحاكمة الجماعية لـ94 من منتقدي الحكومة، منهم محمد الركن.

2 يوليو/تموز 2013

إدانة

الحكم بالسجن 10 سنوات

صدر حكم بسجن محمد الركن عشر سنوات تليها ثلاث سنوات مراقبة في محاكمة «الإمارات 94»، دون حق في الطعن.

22 نوفمبر/تشرين الثاني 2013

رأي أو قرار أممي

الفريق الأممي يعتبر احتجاز متهمي «الإمارات 94» تعسفيًا (الرأي 60/2013)

رأى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة أن احتجاز المدانين في قضية «الإمارات 94»، ومنهم الركن، تعسفي.

2014

جائزة أو تكريم

ترشيحه لجائزة فرونت لاين ديفندرز

أثناء سجنه، رُشّح محمد الركن ضمن القائمة النهائية لجائزة فرونت لاين ديفندرز للمدافعين عن حقوق الإنسان المعرّضين للخطر لعام 2014.

2017

جائزة أو تكريم

منحه جائزة لودوفيك تراريو الدولية لحقوق الإنسان

نال محمد الركن، أثناء سجنه، جائزة لودوفيك تراريو الدولية لحقوق الإنسان.

17 يوليو/تموز 2022

الاحتجاز بعد انتهاء مدة العقوبة

انقضاء حكم السجن عشر سنوات في قضية «الإمارات 94»

أنهى الركن مدة حكمه بالسجن عشر سنوات الصادر في محاكمة «الإمارات 94». ورفضت السلطات الإماراتية الإفراج عنه، وأبقته في سجن الرزين بموجب أحكام المناصحة في قانون مكافحة الإرهاب لسنة 2014.

مارس/آذار 2023

مطالبة من جهات أخرى

تحالف يطالب بالإفراج في ذكرى محاكمة «الإمارات 94»

نشر تحالف من 13 منظمة بيانًا يطالب بالإفراج عن جميع المسجونين على خلفية محاكمة «الإمارات 94» وبالتحقيق في ادعاءات التعذيب.

30 مارس/آذار 2023

رأي أو قرار أممي

الفريق الأممي يعتبر احتجازه بعد انقضاء عقوبته تعسفيًا

رأى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي أن استمرار احتجازه بنظام المناصحة تعسفي، وطالب بالإفراج عنه وتعويضه.

12 يونيو/حزيران 2023

بدء الإخفاء القسري

انقطاع اتصاله بأسرته وجهالة مكانه

أجرى آخر اتصال بأسرته من سجن الرزين في 12 يونيو/حزيران 2023، ثم انقطع الاتصال به، وفي سبتمبر/أيلول 2023 طُلب من الفريق الأممي المعني بحالات الاختفاء القسري توضيح مكانه.

1 ديسمبر/كانون الأول 2023

الظهور في الاحتجاز

اتصاله بأسرته من منشأة تابعة لأمن الدولة

بعد قرابة ستة أشهر من انقطاع الاتصال، اتصل بأسرته من منشأة غير مسماة تابعة لجهاز أمن الدولة.

7 ديسمبر/كانون الأول 2023

جلسة محاكمة

تقديمه للمحاكمة في قضية «الإمارات 84»

مثل محمد الركن أمام محكمة الاستئناف الاتحادية في أبوظبي بتهم جديدة تتعلق بالإرهاب، بوصفه واحدًا من 84 متهمًا في قضية «العدالة والكرامة».

6 يناير/كانون الثاني 2024

إحالة للمحاكمة

الإعلام الرسمي يعلن إحالة 84 متهمًا (القضية 87 لسنة 2023)

أعلنت وكالة أنباء الإمارات الرسمية إحالة المتهمين الـ84، ومنهم الركن، إلى المحاكمة في القضية رقم 87 لسنة 2023.

10 يوليو/تموز 2024

إدانة

الحكم عليه بالسجن المؤبد (الإمارات 84)

أُدين في محاكمة «الإمارات 84» الجماعية الجائرة إلى حد بعيد، وحُكم عليه بالسجن المؤبد، وهو واحد من 43 متهمًا صدرت بحقهم أحكام بالمؤبد.

4 مارس/آذار 2025

حكم بات

المحكمة الاتحادية العليا تجعل الحكم باتًّا

رفضت دائرة أمن الدولة بالمحكمة الاتحادية العليا الطعون في قضية «الإمارات 84» وأيّدت الحكم بسجنه المؤبد، وأصبح الحكم باتًّا.

أبريل/نيسان 2025

الانتقام من ذوي الشخص

جهاز أمن الدولة يحتجز نجليه

احتجز جهاز أمن الدولة نجليه في أبريل/نيسان 2025، واحتُجزا بمعزل عن العالم في سجن سري دون إعلان سبب اعتقالهما. وحتى يونيو/حزيران 2025 لم يكن تواصلهما مع الأسرة سوى اتصال قصير خلال عيد الفطر.

26 يونيو/حزيران 2025

سياق

المحكمة العليا تحكم بالمؤبد على 24 متهمًا سبقت تبرئتهم

ألغت المحكمة الاتحادية العليا قرار رفض الدعوى بحق 24 متهمًا آخرين في قضية «الإمارات 84» وحكمت عليهم بالمؤبد، فارتفع عدد أحكام المؤبد في القضية إلى 67. ولم يتغير حكمه هو.

04
القصة كاملة

تحديث، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2026: رُوجع هذا السجل مجدداً. لا يزال محمد الركن في السجن، يقضي حكم السجن المؤبد الصادر في المحاكمة الجماعية في قضية «الإمارات 84» في 10 يوليو/تموز 2024، والذي أصبح باتاً في 4 مارس/آذار 2025، وهو محتجز دون انقطاع منذ 17 يوليو/تموز 2012. ولا يزال نجلاه، اللذان احتجزهما جهاز أمن الدولة في أبريل/نيسان 2025، محتجزَين وفق آخر التقارير، دون إعلان أي تهم. وأفادت هيومن رايتس ووتش بأنه بعد وفاة سجين قضية «الإمارات 94» علي الخاجة أثناء احتجازه في سجن الرزين في 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2025، لم يُسمح لأسر المعتقلين السياسيين الآخرين هناك بزيارتهم.

الخلفية والعمل

محمد الركن محامٍ في مجال حقوق الإنسان أمضى مسيرته المهنية في الدفاع عن ضحايا انتهاكات الدولة في الإمارات العربية المتحدة. وكان من بين موكّليه ناشطون لوحقوا بموجب قوانين الأمن المتوسعة في البلاد، ومدوّنون استُهدفوا بسبب تعبيرهم على الإنترنت، وزملاء من المدافعين عن حقوق الإنسان واجهوا تهمًا جنائية بسبب عملهم. ومثّل مجموعة «الإمارات 5»، وهي مجموعة من المدافعين أُدينوا وصدرت بحقهم أحكام بالسجن في نوفمبر/تشرين الثاني 2011، ثم أُفرج عنهم لاحقًا بعفو رئاسي.

وحضر منصة دبلن التي تنظمها فرونت لاين ديفندرز عام 2003، ضمن شبكة إقليمية من المحامين والمدافعين العاملين في أنحاء الخليج. وجعلته ممارسته القانونية صوتًا بارزًا في فضاء متقلص للمعارضة.

القبض ومحاكمة الإمارات 94

في 17 يوليو/تموز 2012، قُبض على محمد الركن. وصار أحد المتهمين فيما عُرف بقضية الإمارات 94، وهي محاكمة جماعية لمنتقدين للحكومة وناشطين مطالبين بالإصلاح. وبدأت المحاكمة في 4 مارس/آذار 2013 أمام المحكمة الاتحادية العليا. وكان بين المتهمين الـ94 مدافعون عن حقوق الإنسان وقضاة وأكاديميون وقيادات طلابية.

خلال احتجازه، حُرم من التواصل مع محاميه. وتعرّض للترهيب النفسي. وأفاد عدد من المتهمين في المحاكمة بتعرّضهم للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة قبل الإجراءات وبعدها. وانتهت المحاكمة بإدانات وأحكام سجن طويلة بحق عشرات المتهمين. وصدر بحق محمد الركن حكم بالسجن عشر سنوات.

الاحتجاز غير محدد المدة بعد انقضاء الحكم

في يوليو/تموز 2022، أنهى محمد الركن مدة حكمه البالغة عشر سنوات. ورفضت السلطات الإفراج عنه. فبموجب قانون مكافحة الإرهاب لسنة 2014، يجوز احتجاز السجناء بعد انتهاء مدد أحكامهم لما يسميه القانون المناصحة وإعادة التأهيل. ونُقل إلى مركز للمناصحة داخل السجن. وادعت السلطات أنه لا يزال يشكّل تهديدًا فكريًا.

ويتضمن قانون مكافحة الإرهاب لسنة 2014 تعريفًا للإرهاب مبهمًا ومفرط الاتساع. فهو يعدّ طائفة واسعة من الأنشطة المحمية بموجب المعايير الدولية لحقوق الإنسان إرهابًا. ويجيز القانون أحكامًا طويلة بالسجن وعقوبة الإعدام. واستُخدم بصورة منهجية لإسكات المنتقدين وتمديد احتجاز من قضوا أحكامهم بالفعل.

محاكمة الإمارات 84 والحكم الإضافي

في 7 ديسمبر/كانون الأول 2023، مثل محمد الركن أمام محكمة الاستئناف الاتحادية في أبوظبي بتهم جديدة تتصل بالإرهاب. وكان واحدًا من 84 متهمًا في قضية عُرفت بقضية العدالة والكرامة أو قضية الإمارات 84. وكانت ثاني أكبر قضية أمنية في تاريخ الإمارات. ومضت المحاكمة بسرعة. وفي 10 يوليو/تموز 2024، حكمت المحكمة على محمد الركن و42 متهمًا آخرين بالسجن المؤبد.

وطعن في الحكم. وفي 4 مارس/آذار 2025، رفضت دائرة أمن الدولة في المحكمة الاتحادية العليا الإماراتية الطعن وأيّدت الحكم بالسجن المؤبد، وأصبح الحكم باتًا.

السياق القانوني وتقلص فضاء المعارضة

تقلّص فضاء المعارضة في الإمارات العربية المتحدة تقلصًا حادًا خلال العقد الماضي. ففي عام 2012، سنّت الحكومة قانونًا للجرائم الإلكترونية استُخدم لملاحقة ناشطين على وسائل

التواصل الاجتماعي وغيرهم ممن يدافعون عن حرية التعبير على الإنترنت. وتلاه قانون مكافحة الإرهاب لسنة 2014، الذي رسّخ القمع بأحكام تجرّم طيفًا واسعًا من النشاط السلمي.

محمد الركن مسجون منذ أكثر من أربعة عشر عامًا. وأُدين مرتين بتهم أمنية بسبب نشاط يندرج ضمن عمله محاميًا في مجال حقوق الإنسان وممارسته السلمية لحقيه في حرية التعبير وتكوين الجمعيات. ولا يزال محتجزًا دون أفق واضح للإفراج عنه.

التكريم والاستجابة الدولية

في عام 2014، وأثناء سجنه، رُشّح محمد الركن ضمن القائمة النهائية لجائزة فرونت لاين ديفندرز للمدافعين عن حقوق الإنسان المعرّضين للخطر. وفي مارس/آذار 2023، نشر ائتلاف من 13 منظمة بيانًا مشتركًا دعا فيه حكومة الإمارات إلى الإفراج عن جميع المسجونين إثر محاكمة الإمارات 94 لمجرد ممارستهم السلمية لحقوقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات. وحثّ البيان السلطات على التحقيق في ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة، ومحاسبة المسؤولين، وتوفير سبل انتصاف فعالة وجبر الضرر للضحايا.

آخر مستجدات القضية امسحوا الرمز أو زوروا
الصفحة: https://humena.org/ar/defenders/mohamed-al-roken/

هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية منظمة غير حكومية توثّق أوضاع المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يستند هذا الملف إلى السجل العام للقضية في أرشيف المدافعين.الحالة كما هي مسجّلة في 01-12-2023. للإبلاغ عن خطأ: archive@humena.org